الأمم المتحدة

A/60/354

الجمعية العامة

Distr.: General
14 September 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البند ٧٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في بوروندي

مذكرة من الأمين العام**

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة التقرير المؤقت المقدم من السيد أكيش أوكولا الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي، عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٥/٢٠٠٥ الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٧٥/٢٠٠٥.

* A/60/150.

** تأخر تقديم هذا التقرير بهدف تضمينه أحدث المعلومات الممكنة.

131005 131005 05-51107 (A)
0551107

تقرير السيد أكيش أوكولا الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي

موجز

يأتي هذا التقرير عقب البعثة الثالثة التي قام بها الخبير المستقل إلى بوروندي في الفترة من ٢ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وتزامنت مع الانتخابات التشريعية التي جرت في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وهو يشمل الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

وبوجه عام، ظلت عملية السلام في بوروندي تمضي قدما بخطى ثابتة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأحرز تقدم مشهود في العملية التشريعية، كما تحسنت حالتا الأمن وحقوق الإنسان. وبدأ ما مجموعه ١٢٥٢٤ من المقاتلين السابقين، بمن فيهم ٢٩٣٩ طفلا، عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وصدر الدستور الجديد في ٢٢ آذار/مارس عقب استفتاء شارك فيه أكثر من ٩٢ في المائة من الناخبين. وأجريت الانتخابات المحلية في حزيران/يونيه والانتخابات التشريعية في تموز/يوليه، في حين حدد موعد إجراء الانتخابات الرئاسية في ١٩ آب/أغسطس. وشارك كثير من النساء كناخبات ومرشحات. وشكلت الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، وهما يضمان نسبة وافرة من النساء.

ورغم أوجه التقدم هذه، ما زال يُلاحظ حصول انتهاكات يومية لحقوق الإنسان. وترد أنباء تفيد بأن عناصر مسلحة، بمن فيهم أفراد عسكريون، مسؤولون عن ارتكاب انتهاكات للحق في الحياة، وعن التعذيب، والحجز التعسفي والعنف الجنسي وتشريد أعداد غفيرة من السكان من ديارهم. والفقر يؤثر في فرص حصول السكان على الرعاية الصحية ويشجع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ ويعيش أكثر من ٥٠ في المائة من السكان تحت خط الفقر.

وكان تأثير الإصلاحات في القطاع القضائي محدودا. فالسجون مكتظة بالنزلاء، ولم يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن من ينبغي تصنيفهم في فئة ''السجناء السياسيين''. ولم تنشأ بعدُ لجنة تقصي الحقائق.

ويحث الخبير المستقل أطراف الصراع الجاري على التفاوض واحترام غير المقاتلين، كما يشجع الحكومة على المضي بخطى حثيثة في تنفيذ الإصلاحات المنصوص عليها في اتفاق أروشا، ويدعو المجتمع الدولي إلى دعم هذه الجهود.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٤	٤
ثانيا – الحالة العامة	٥-١٥	٤
ثالثا – حالة حقوق الإنسان	١٦-٤٨	٨
ألف – الحقوق المدنية والسياسية	١٧-٣٦	٨
بـاء – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٣٧-٤٠	١٤
جيم – العدالة وسيادة القانون	٤١-٤٨	١٥
رابعا – الملاحظات والتوصيات	٤٩-٦٣	١٧
ألف – توصيات إلى أطراف الصراع	٥٠-٥٢	١٧
بـاء – توصيات إلى السلطات البوروندية	٥٣-٥٨	١٨
جيم – توصيات إلى المجتمع الدولي	٥٩-٦٣	١٨

أولا – مقدمة

١ – خلال البعثة التي قام بها الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي في الفترة من ٢ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥، التقى بعدد من كبار الزعماء السياسيين وأعضاء الحكومة، بمن فيهم الوزير المعني بالإصلاحات المؤسسية وحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، ووزير الداخلية، ووزير الأمن العام، ووزير العدل. كما التقى برئيس الجمعية الوطنية، وممثلي الأحزاب السياسية الرئيسية، واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وممثلي المجتمع الدولي في بوروندي، بما في ذلك عملية الأمم المتحدة في بوروندي وأعضاء السلك الدبلوماسي. وسافر إلى مقاطعتي بوروري وموارو، حيث راقب الانتخابات التشريعية التي جرت في ٤ تموز/يوليه؛ وكذلك إلى مقاطعة غيتيغا، حيث التقى بالمعتقلين في سجن غيتيغا.

٢ – ويود الخبير المستقل أن يعرب عن شكره لجميع من التقى بهم، نظير حفاوتهم واستعدادهم ومساهمتهم في نجاح مهمته. ويود الخبير المستقل أن يُزجي شكرا خاصا للسلطات البوروندية على تسهيل مهمته، ولمكتب مفوضية حقوق الإنسان في بوروندي على ما قدمه من مساعدة في تنظيم مهمته، ولجميع المتحاورين على رغبتهم في تبادل الآراء بشأن حالة حقوق الإنسان في بوروندي.

٣ – واضطلع ببعثة الخبير المستقل في فترة انتخابية بدأت في شباط/فبراير ٢٠٠٥ وانتهت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ورغم بعض أعمال العنف والمخالفات الطفيفة، فإن العملية الانتخابية ناجحة وتبشر بآمال متجددة في تحقيق سلام دائم في بوروندي بعد حرب أهلية دامت ١١ عاما وأودت بحياة ٠٠٠ ٣٠٠ شخص، حسب التقديرات.

٤ – وسيعالج هذا التقرير الحالة العامة في بوروندي مع التركيز بوجه خاص على تطور الحالة السياسية وحالة حقوق الإنسان. ويود الخبير المستقل أيضا أن يقدم ملاحظاته وتوصياته إلى الجمعية العامة.

ثانيا – الحالة العامة

٥ – من دواعي سرور الخبير المستقل أن يلاحظ أن عملية السلام في بوروندي ظلت تتقدم بخطى ثابتة منذ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وقد أرجئ تنظيم الاستفتاء حول الدستور الجديد، الذي تقرر في الأصل إجراؤه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ثم إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وجرى أخيرا في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥. ويمكن اعتبار هذا الاستفتاء ناجحا، إذ زادت نسبة المشاركة على ٩٢ في المائة، منها ٩٠ في المائة من الأصوات المؤيدة و ٨ في المائة من الأصوات المعارضة.

وكانت مشاركة النساء كبيرة، إذ بلغت ٥١ في المائة. وبعد مصادقة المحكمة الدستورية على نتائج الاستفتاء، صدر الدستور في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥.

٦ - كما أحرز تقدم مشهود في العملية التشريعية: فقد أنشئت اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق والمصالحة، واعتمد قانون يتعلق بقوات الشرطة والقوات المسلحة الوطنية الموحدة الجديدة. وحاليا، يجري تعزيز القوات الجديدة الموحدة، غير أن العملية ما زالت في بدايتها.

٧ - وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، صدر القانون المتعلق بالانتخابات المحلية وقانون الانتخابات، وأعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة جدول الانتخابات الزمني المنقح، وهو على النحو التالي: الانتخابات المحلية في ٣ حزيران/يونيه؛ والانتخابات التشريعية في ٤ تموز/يوليه؛ وانتخابات مجلس الشيوخ في ٢٩ تموز/يوليه؛ والانتخابات الرئاسية (التي سينظمها البرلمان الجديد) في ١٩ آب/أغسطس؛ وانتخابات مجالس ''التلال'' في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٨ - ورغم وقوع بعض أعمال عنف أدت إلى إعادة التصويت في ما يناهز ٣١ مركز اقتراع توجد أساسا في مقاطعتي بوبانزا وبوجومبورا الريفية، جرت الانتخابات المحلية في ٣ حزيران/يونيه بنجاح ومهدت الطريق للانتخابات التشريعية وانتخابات مجلس الشيوخ في تموز/يوليه. وفاز المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية بأكثر من ٥٥ في المائة من المقاعد البالغ عددها ٣ ٢٢٥ مقعدا وثَبَّت أقدامه بوصفه الحزب السياسي الرئيسي في البلد. وفازت الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية، وهي حزب الرئيس الحالي دوميتيان ندايزي، بنحو ٢٥ في المائة من المقاعد؛ أما حزب الاتحاد من أجل التقدم الوطني الذي يهيمن عليه التوتسي، فقد فاز بثمانية في المائة من المقاعد.

٩ - وزار الخبير المستقل، خلال زيارته في تموز/يوليه، ثلاثة مراكز اقتراع في مقاطعة بوروري - هي مدرسة ابتدائية في كابوي والمدرسة الابتدائية بكيريمبا ومدرسة بوروري الثانوية، وثلاثة مراكز اقتراع في مقاطعة موارو - هي مدرسة كوغوتو الابتدائية، ومدرسة موتومبا الابتدائية ومركز ماكامبا التقني للحرف. ولاحظ الخبير المستقل مشاركة قوية من جانب السكان، وكذلك وجود ممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني الذين كانون يقومون برصد العملية الانتخابية. وفي كل من بوروري وموارو، أشار حاكم المقاطعة وممثل عملية الأمم المتحدة في بوروندي إلى أن الحملة تسير بصورة جيدة وأن الحالة الأمنية مرضية. وأُبلِغ الخبير المستقل أنه، في حين نظمت الأحزاب السياسية تجمعات جماهيرية أثناء الحملة من أجل الانتخابات المحلية، لجأ جميع هذه الأحزاب إلى الحملة عن طريق الاتصال المباشر بالناخبين الأفراد بمناسبة الانتخابات التشريعية. وبدت نسبة المشاركة أقل من النسبة المسجلة

في الانتخابات المحلية، غير أنه لم يُبلغ عن حدوث مخالفات كبيرة. ورُفض تصويت عدد قليل من الأشخاص لعدم ورود أسمائهم في القوائم، غير من المرجح أنهم قد تمكنوا من التصويت في مراكز اقتراع أخرى. واستنادا إلى إفادات السكان والمراقبين والأحزاب السياسية، سارت عملية التصويت بسلاسة. واضطلع المجتمع المدني ووسائل الإعلام بدور إيجابي جدا في العملية الانتخابية عموما، قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها.

١٠ - وشارك في الانتخابات التشريعية أكثر من ٧٦ في المائة من الناخبين المسجلين وعددُهم ٨٤٥ ١٥٦ ٣ ناخبا. ومرة أخرى، شاركت المرأة مشاركة ملحوظة. وبعد إجراء عملية اختيار مشترك لمراعاة التوازن بين المجموعات الإثنية وبين الجنسين، وفقا للمادة ١٢٩ من قانون الانتخابات، أصبحت الجمعية الوطنية تضم ٦٤ مقعدا للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، و ٣٠ مقعدا للجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية، و ١٥ مقعدا لحزب الاتحاد من أجل التقدم الوطني، وتسعة مقاعد للأحزاب أخرى، منها ثلاثة مقاعد للباتوا. وتشكل النساء ٣٠ في المائة من أعضاء الجمعية الوطنية البالغ عددهم ١١٨ عضوا. واستنادا إلى نتائج انتخابات مجلس الشيوخ التي جرت في ٢٩ تموز/يوليه وباتباع نهج مماثل قائم على الاختيار المشترك، تحتل النساء ٣٤ في المائة من مقاعد مجلس الشيوخ الذي يضم ٤٩ مقعدا ويهيمن عليه إلى حد كبير المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية. وكان من ضمن أعضاء مجلس الشيوخ أيضا ثلاثة من رؤساء الدولة السابقين، هم جان بابتيست باغازا، وبيير بويويا، وسيلفستر نتيبانتونغانيا. وحدد موعدان لعقد الجلسات الأولى للجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ المنتخَبين حديثا، هما ١١ و ١٧ آب/أغسطس. وتقرر إجراء الانتخابات الرئاسية في ١٩ آب/أغسطس وتنصيب الرئيس الجديد في ٢٦ آب/أغسطس. وقد قبل بيير نكورونزيزا، الذي ظل منذ زمن طويل زعيما للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، اختيار حزبه له مرشحا للرئاسة، وكان متوقعا أن يفوز في الانتخابات. وستكون الانتخابات الرئاسية إيذانا رسميا بنهاية الفترة الانتقالية الحالية التي أعقبت توقيع اتفاق أروشا في آب/أغسطس عام ٢٠٠٠.

١١ - وإجمالا، اعترف معظم محاوري الخبير المستقل، خلال الزيارة التي قام بها، بأن الانتخابات جرى تخطيطها وتنفيذها على نحو مقبول، رغم ورود بعض الشكاوى من أحزاب سياسية مفادها أن عملية التحضير للانتخابات كانت سريعة جدا وتمت تحت ضغوط، وأن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة كانت تُعوزها التجربة وأن بعض الأحزاب السياسية كانت مدعومة من الحكومة. غير أن جميع الأطراف السياسية الفاعلة قبلت نتائج الانتخابات والتزمت بالقيام بدور بناء في المستقبل. واتفق ممثلو المجتمع الدولي على أن

البوروندیین قد أجروا انتخابات ناجحة في حیز زمني جد قصیر. على أن من الضروري، بالنظر إلى تجربة الماضي، التزام الحذر وتقدیم الدعم المطرد لكي یثمر السلام والدیمقراطیة فوائد ملموسة لجمیع البوروندیین.

١٢ - وبصفة عامة، تحسنت الحالة الأمنیة وحالة حقوق الإنسان في بوروندي. كما أن حزب تحریر شعب هوتو - قوات التحریر الوطنیة الذي یتزعمه أغاتون رواسا، وهو الجماعة المسلحة الوحیدة التي لم تنضم إلى عملیة السلام، قد دخل في مفاوضات مع الحكومة وأعلن وقف إطلاق النار في نیسان/أبریل ٢٠٠٥. وتم توقیع اتفاق لوقف القتال في ١٥ أیار/مایو بین قوات التحریر الوطنیة والحكومة، غیر أن تنفیذه لم یثمر بعدُ النتائج المرجوة. وقد أدت الانتخابات التشریعیة إلى تغییر الخریطة السیاسیة، ویجب أن تستأنف الحكومة الجدیدة العملیة التفاوضیة. وفي نفس الوقت، مازالت ترد تقاریر عن وقوع اشتباكات بین جنود القوات المسلحة البوروندیة الجدیدة - قوات الدفاع الوطني، التي تتألف من وحدات المجلس الوطني للدفاع عن الدیمقراطیة - قوات الدفاع عن الدیمقراطیة ومن وحدات القوات المسلحة البوروندیة، من جهة، وبین قوات التحریر الوطنیة، من جهة أخرى. وفي أوائل حزیران/یونیه، فر ما یناهز ٠٠٠ ٢٣ شخص من دیارهم في مقاطعة بوبانزا بسبب الاقتتال الدائر بین جنود الحكومة وقوات التحریر الوطنیة.

١٣ - وفیما یتعلق بعملیة نزع السلاح والتسریح وإعادة الإدماج حتى ٣١ أیار/مایو ٢٠٠٥، بدأ ما مجموعه٥٢٤ ١٢ من المقاتلین السابقین عملیة التسریح، من ضمنهم ٣٠٠ ٩ رجل و ٥١٥ امرأة و ٩٣٩ ٢ طفلا؛ وقد بقي في مراكز التسریح حتى ذلك الحین ٦٦٠ ١ من المقاتلین السابقین البالغین. ولم یتم تسریح جمیع الجنود الأطفال، وهناك تقاریر تفید أن قوات التحریر الوطنیة تسعى حثیثا منذ آذار/مارس ٢٠٠٥ إلى تجنید القصر. غیر أن المشروع الرامي إلى تسریح وإعادة إدماج الجنود الأطفال، الذي ینفذ بتنسیق محكم بین البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسریح وإعادة الإدماج ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (الیونیسیف) یمكن أن یعتبر في مجمله ناجحا. وقد صار التركیز الآن على تحقیق إعادة إدماج مناسبة للمقاتلین السابقین، بمن فیهم 'حماة السلام'، والجنود السابقین من الأطفال. وقد وردت تقاریر عن وقوع أعمال شغب أثارها بعض 'حماة السلام' الذین لم یتلقوا مكافآت تسریحهم، بسبب تضارب الأرقام بشأن أعدادهم. غیر أنه یجري وضع قوائم جدیدة، ولا بد من التغلب في غضون الأشهر القادمة على حالات تأخیر السداد. وهناك مسألة أخرى تبعث على القلق، هي نزع سلاح المدنیین. وقد أصدرت الحكومة في ٤ أیار/مایو مرسوما في هذا الصدد یتعلق بثلاث فئات من الأشخاص، هم 'حماة السلام'؛ والأشخاص الذین سُلِّمت لهم أسلحة في إطار سیاسة الدفاع عن النفس؛ والأشخاص الذین بحوزتهم أسلحة بموجب

ترخيص رسمي. وقد أنشئت لجنة وطنية لنزع سلاح المدنيين تنقسم إلى لجان فرعية تقنية على صعيد المقاطعات. غير أن الهيكل برمته لم يبدأ عمله بعدُ، كما أن العملية معقدة وباهظة التكلفة. وفي هذا الصدد، تتلقى بوروندي الدعم من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعملية الأمم المتحدة في بوروندي.

١٤ - ويظل السياق دون الإقليمي ينذر بالتفجر؛ فالحالة المتقلبة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وانتقال نحو ٥٠٠ ٧ رواندي من رواندا إلى بوروندي في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، فرارا فيما يقال من محاكم نظام الغاكاك، فضلا عن انتشار الأسلحة الصغيرة، جميعها عوامل ينبغي رصدها بعناية بغية إبقاء عملية السلام في المنطقة على مسارها. وينبغي أن تعالج الشواغل الأمنية في المنطقة دون الإقليمية بطريقة شمولية، حيث أن تدفق الأسلحة هو السمة المشتركة لجميع البلدان.

١٥ - وعلى الصعيد الاجتماعي، أسهم كل من الحرب وضعف الاقتصاد وارتفاع الأسعار في زيادة شدة الفقر لدى البوروندين، لا سيما الأطفال والنساء والمسنين، الذين لا يزالون يشكلون جل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تعرضت مقاطعتا كيروندو وموينغا للجفاف والمجاعة، وتجلت التوترات الاجتماعية في الإضرابات التي نفذها العاملون في الحقل الطبي، وموظفو الدولة، وقطاعات أخرى. وتتطلب استدامة السلام والأمن تخفيف حدة الفقر المستشري الذي يجعل من السهل التلاعب بالسكان ويحمل بذور الصراعات الدورية التي شهدتها بوروندي منذ استقلالها.

ثالثا - حالة حقوق الإنسان

١٦ - إن الجهود التي بذلها مختلف الأطراف أدت إلى إحلال السلام قد خلفت أثرا إيجابيا على حالة حقوق الإنسان في بوروندي. ومع ذلك، لا تزال انتهاكات حقوق الإنسان تشاهد يوميا. وتكثر انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، في حين أن الإفلات من العقاب وعدم كفاءة نظام العدالة يسهمان بالفعل في وجود إحساس واسع النطاق بانعدام الأمن، الأمر الذي يجعل ما تحقق من تقدم حتى الآن يبدو هشا.

ألف - الحقوق المدنية والسياسية

١ - انتهاكات الحق في الحياة

١٧ - لاحظ الخبير المستقل أنه، خلال الفترة قيد النظر، استمر حدوث انتهاكات متعددة للحق في الحياة. ومرتكبو الانتهاكات هم عناصر في المجموعات العسكرية، وهي: القوات

المسلحة البوروندية، والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية، وقوات الدفاع الوطني الجديدة، وأعضاء جبهة التحرير الوطنية، وحراس السجون، وقطّاع الطرق المسلحون، وأشخاص مجهولون.

١٨ - ووفقا للمعلومات التي جمعها مراقبو حقوق الإنسان التابعون لعملية الأمم المتحدة في بوروندي، وردت في النصف الأول من السنة تقارير عن ١٤٩ حالة انتهاك للحق في الحياة يدعى حدوثها. ووقعت غالبية الحالات في سياق الصراع في مقاطعة بوجومبورا الريفية، وهي المنطقة التي شكلت ساحة العنف الدوري بين الجيش وجبهة التحرير الوطنية. ووقع أكثر من ٥٠ شخصا ضحايا لأعمال القتل الموجهة التي يدعى أن الجبهة قامت بها بحجة تعاون أولئك الأشخاص مع السلطات.

١٩ - وكما لوحظ في تقارير سابقة، فإن الغالبية العظمى من الضحايا هم من المدنيين. ولم يقدم معظم مرتكبي الانتهاكات للمحاكمة، لا سيما حينما يكون عسكريون ضالعين فيها. ولا يبلغ عن غالبية الانتهاكات، إما بسبب الخوف من الأعمال الانتقامية أو لانعدام الثقة في النظام القضائي.

٢٠ - ويتمثل أحد الاتجاهات الجديدة المثيرة للقلق في اغتيال المحتجزين خلال محاولات الفرار من السجن، وظاهرة عدالة الغوغاء. فقد قتل اثنا عشر مسجونا في سجون موينغا ورومونجي ورويغي ونغوزي في الشهور الماضية، حيث تمثلت إحدى الحالات المثيرة للقلق الشديد في قيام حراس السجن بإطلاق النار على أربعة سجناء في سجن موينغا كانوا قد سقطوا أرضا بالفعل بعد إصابتهم بجراح. والتحقيقات في أعمال القتل هذه إما أنها لا تحدث إطلاقا أو تتم ببطء شديد، وكثيرا ما لا يتخذ إجراء ضد مرتكبيها. ووثقت عملية الأمم المتحدة في بوروندي ٣٠ حالة على الأقل من حالات عدالة الغوغاء، تعرض فيها المتهمون للضرب حتى الموت، أو للحرق أحياء ولإحراق مساكنهم أو تدميرها، مما يدل على مدى عدم رضاء السكان عن نظام العدالة وعدم ثقتهم فيه. وتوجه للضحايا في هذه الحالات عادة تهم ممارسة السحر أو السرقة أو دس السم للغير.

٢ - انتهاكات الحق في الحرية، والحق في الأمن، والحق في حرمة الفرد

٢١ - لا تزال انتهاكات هذه الحقوق متفشية. وتُتهم جميع الأطراف بارتكاب هذه الانتهاكات، وإن كان ذلك يشمل أيضا قطاع الطرق وأشخاصا مجهولين. وأُبلغ الخبير المستقل باستمرار أعمال التعذيب والاحتجاز العشوائي، لا سيما في المنشآت العسكرية أو مراكز الاعتقال غير القانونية.

٢٢ - ويفيد مراقبو حقوق الإنسان التابعون لعملية الأمم المتحدة في بوروندي بأن احتجاز المتهمين في مراكز اعتقال خارج نطاق القانون، أو بدون أدلة داعمة، يظل مشكلة عامة. وفي المقاطعات التي كانت تنشط فيها جبهة التحرير الوطنية، اتهم غالبية المعتقلين بأن لهم صلات مع الجبهة، حيث تعرضوا للاحتجاز أحيانا لعدة أسابيع، بل ولعدة شهور، من قبل القوات المسلحة البوروندية، أو قوات الدفاع الوطني، أو المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية. وأحيانا، طلب إلى المحتجزين دفع مبالغ مالية لقاء إطلاق سراحهم.

٢٣ - وأُبلغ الخبير المستقل بأن السكان المدنيين لا يزالون يتعرضون للابتزاز، ولنهب ممتلكاتهم وتدميرها من قبل الجبهة والقوات المسلحة الحكومية في آن واحد. ووثقت عملية الأمم المتحدة في بوروندي ٤٣ حالة من حالات النهب والتدمير للممتلكات المدنية من قبل جميع الأطراف. وحينما يتشرد السكان نتيجة للقتال، يتم بصورة منتظمة نهب ممتلكاتهم، وعند عودتهم يجدون مساكنهم وقد أُحرقت أو دُمرت.

٣ - انتشار العنف الجنسي

٢٤ - ولا تزال التقارير ترد عن العنف الجنسي، بما يشمل الاغتصاب الجماعي، الذي يرتكبه أعضاء الجماعات المسلحة وجنود الجيش النظامي، ويرتكبه أيضا أشخاص مجهولون. والضحايا هم غالبا من الإناث القاصرات، اللاتي هن من صغر السن بحيث أن منهن أحيانا طفلات في سن الثانية، إلا أنهم يشملون أيضا الأولاد الصغار. ووثقت عملية الأمم المتحدة في بوروندي ٦٨ حالة خلال الستة شهور الأخيرة، بيد أنه يعتقد أن العدد الفعلي يفوق ذلك بكثير.

٢٥ - وغالبية حالات الاغتصاب لا يبلغ عنها، إما لخوف الضحايا من أعمال الانتقام، أو للموانع الثقافية، والخوف من وصمة العار، وعدم الثقة في نظام العدالة. ويصعب تحديد المسؤولية في حالات الاغتصاب. كذلك، يمثل الافتقار إلى الموارد المادية والبشرية عقبة أمام إجراء محاكمات ناجحة، وهي محاكمات يندر حدوثها وتتسم إجراءاتها بالبطء الشديد. ويؤدي عدم تقديم المسؤولين عن العنف الجنسي للمحاكمة إلى إفلاتهم من العقاب على تلك الجرائم ويشجع الآخرين على ارتكابها. كما يسهم هذا العنف في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وزيادة حالات الحمل غير المرغوب فيها.

٤ - انتهاكات الحق في حرية التنقل والحق في اختيار مكان الإقامة

٢٦ - رغم انخفاض معدل تشرد السكان المدنيين في جميع أرجاء البلد، فإن استمرار الصراع، لا سيما في مقاطعة بوجومبورا الريفية، يتسبب في عمليات تنقل جماعي دائمة

للسكان الفارين من مناطق القتال. وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي الحالة السياسية المتقلبة في بوروندي والمنطقة دون الإقليمية إلى التسبب في حالات تنقل متناوبة للاجئين البوروندين أو الروانديين أو الكونغوليين من البلدان المجاورة أو إليها.

(أ) حالة الأشخاص المشردين

٢٧ - يظل عدد الأشخاص المشردين داخل البلد مرتفعا، بما يتجاوز ٠٠٠ ١١٦ شخص من المشردين المنتشرين عبر ١٦٠ موقعا، يتركز ٥٨ في المائة منهم في المقاطعات الشمالية والوسطى المتمثلة في مقاطعات غيتيغا، وكايانزا، وكيروندو، وموينغا، ونغوزي، حيث تشرد معظمهم منذ أزمة عام ١٩٩٣[(١)]. وأظهرت دراسة استقصائية أجراها مؤخرا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن ٠٠٠ ٥٠ منهم على الأقل غير قادرين على العودة إلى مواطنهم أو لا يرغبون في العودة إليها. وتؤكد آخر الأرقام اتجاه عدد المشردين داخليا إلى الانخفاض، حيث انخفض من ٠٠٠ ١٤٤ شخص في عام ٢٠٠٤ ومن أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ شخص في عام ٢٠٠٣. بيد أن القتال الذي اندلع بين قوات الحكومة ومتمردي جبهة التحرير الوطنية في أوائل حزيران/يونيه في مقاطعتي بوجومبورا الريفية وبوبانزا أدى إلى تشريد أشخاص يقدر عددهم بـ ٠٠٠ ٢٣ شخص.

(ب) حالة العائدين

٢٨ - هناك لاجئون بوروندیون يتجاوز عددهم ٠٠٠ ٤٣٠ لاجئ خارج البلد، يوجد معظمهم في جمهورية تنزانيا المتحدة - حيث يعيش نحو ٠٠٠ ٢٣٨ منهم في مخيمات و٠٠٠ ١٩٨ منهم في مستوطنات في غرب البلد. وتستمر عمليات العودة، المتزايدة باطراد منذ عام ٢٠٠٢، رغم أن عدد العائدين في النصف الأول من هذه السنة ليس كبيرا جدا بعد. ومع ذلك، تتوقع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حدوث زيادة في آب/أغسطس بمقدار ستة أمثال على الأقل في عدد اللاجئين البوروندیين العائدين إلى مواطنهم بالمقارنة بحزيران/يونيه: أي أنه يتوقع عودة ٠٠٠ ٢٠ لاجئ في آب/أغسطس، مما يمثل زيادة عن عددهم في حزيران/يونيه الذي كان ١١٦ ٣ لاجئا. والعدد الكلي لجميع العائدين عودة ميسرة وطوعية في جميع مقاطعات البلد بلغ ١٨٠ ٢٨ شخصا حتى ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥[(٢)]. واعتبارا من بداية عام ٢٠٠٢ وحتى ١٥ آب/أغسطس، عاد ١٥٦ ٢٥٤ بوروندیا - ٢٨٣ ٥٣ منهم في عام ٢٠٠٢، و ٣٦٦ ٨٢ منهم في عام

(١) أرقام وفرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

(٢) أرقام وفرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مكتب بوروندي).

٢٠٠٣، و ٣٢٧ ٩٠ منهم في عام ٢٠٠٤، بصفة رئيسية من جمهورية تنزانيا المتحدة. وتوفر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدعم لاستقبال العائدين. ولا تزال عمليات استقبال العائدين وتوطينهم تواجه صعوبات. ويواجه بعض العائدين، وبصفة خاصة من غادروا بوروندي بعد عام ١٩٧٢، مشاكل متعلقة بالأراضي، لا سيما في الجنوب والجنوب الغربي.

٢٩ - وقامت مجموعة من طالبي اللجوء الروانديين يتراوح عددهم بين ٠٠٠ ٨ و ٠٠٠ ١٠ شخص تقريبا بعبور الحدود إلى بوروندي في الفترة بين أواخر آذار/مارس وأوائل أيار/مايو. وادعى بعض الروانديين أنهم قد فروا من رواندا بسبب مخاوف نجمت عن بدء عمل محاكم ''الغاكاكا'' التقليدية المنشأة للنظر في الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا. وقال آخرون إنهم فروا نتيجة لخوفهم من خطر العنف الإثني والتمييز. ورغم احتجاجات المجتمع الدولي، قرر مسؤولو كلا البلدين في حزيران/يونيه تصنيف هؤلاء الأشخاص بوصفهم ''مهاجرين غير شرعيين'' وأرغم معظمهم على العودة إلى رواندا بحلول منتصف حزيران/يونيه. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه لا يزال يوجد أكثر من ٠٠٠ ٢ شخص من طالبي اللجوء الروانديين في المقاطعات الشمالية من بوروندي، بيد أن السلطات البوروندية تقدر عددهم بـ ٢٠٠ أسرة.

٣٠ - وواصلت عملية الأمم المتحدة في بوروندي، بالتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تحقيقها في مذبحة غاتومبا التي قتل فيها أكثر من ١٦٠ لاجئا كونغوليا في آب/أغسطس ٢٠٠٤. ولم يصدر بعد تقرير لجنة التحقيق المستقلة التي أنشأتها حكومة بوروندي.

٥ - انتهاكات حرية الرأي والتعبير

٣١ - من الممكن ملاحظة قدر كبير من التقدم في هذا المجال، فضلا عن بعض أوجه الإخفاق. وشاركت وسائط الإعلام بنشاط في رصد العملية الانتخابية وفي توعية السكان البوروندين. إلا أن واحدة من أكثر محطات الإذاعة شعبية، وهي الإذاعة العامة الأفريقية، أُغلقت لما يقارب الأسبوع بعد أن اتهمها المجلس الوطني للاتصال، وهو هيئة تنظيم العمل الإعلامي، بالتحيز فيما تورده من أنباء. كما صدرت أوامر للمحطة بالتوقف عن البث في شباط/فبراير وكذلك في عام ٢٠٠٣. وبعد ضغط قوي مارسته المنظمات الوطنية والدولية، سمح المجلس للمحطة باستئناف برامجها اعتبارا من ٢٧ تموز/يوليه.

٦ - حقوق المرأة

٣٢ - تشكل النساء واحدة من أكثر المجموعات تضررا من الصراع والفقر المتنامي. ولا تعاني النساء من الحرمان نتيجة للافتقار إلى الوسائل المادية وحسب، بل ونتيجة للجهل بحقوقهن أيضا. وفي المناطق الريفية، تمثل العقبات التقليدية عاملا يعيق بشدة احترام حقوق المرأة. ولا يزال مشروع القانون المتعلق بترتيبات الزواج، وتوارث الأموال في إطار الزواج، وأنظمة الزواج، ينتظر موافقة مجلس الوزراء والبرلمان منذ أكثر من ٥ سنوات. ويقال إن أحد الأسباب يتمثل في عدم وجود حملة لتوعية الجمهور من شأنها أن تفسر أحكام مشروع القانون وتوضحها للسكان عموما.

٣٣ - ورغم أن تمثيل النساء لا يزال ناقصا في الأحزاب السياسية وأن مشاركتهن في عملية اتخاذ القرار لا تزال محدودة، أُحرز بعض التقدم في مشاركتهن في الهيئات التشريعية التي تشكلت عقب الانتخابات. واستنادا إلى أحكام قانون الانتخابات، يجوز للنساء أن يصبحن أعضاء في الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ. وتبلغ نسبة عضويتهن الآن ٣٠ في المائة في الجمعية و ٣٤ في المائة في المجلس.

٧ - حقوق الطفل

٣٤ - تظل حقوق الطفل المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية معرضة للانتهاك بصورة منتظمة. وبصفة خاصة، يتضرر من الانتهاكات الأطفال الذين يقعون ضحايا للحرب، وأطفال الشوارع، والجنود الأطفال، والقصر المودعون في السجون، ويتامى الإيدز من الأطفال.

٣٥ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، بدأ تسريح الجنود الأطفال، عقب توقيع اتفاق بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وحكومة بوروندي بتمويل من البنك الدولي، إلا أن تلك العملية لم تكتمل بعد. وشهدت المرحلة الأولى، التي انتهت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، تسريح ٣٠٠ ٢ طفل. وفي إطار المرحلة الثانية، التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ولا تزال جارية، سُرح نحو ٦١٨ من الجنود الأطفال. وكان معظم الأطفال يستخدمون بصفتهم حمالين، وطباخين، وكشافين. وعقب تسريح الجنود الأطفال، انتقل مجال التركيز إلى توفير المساعدة المتعلقة بإعادة الإدماج، التي تتم عن طريق عشر منظمات غير حكومية، وطنية ودولية. ووفقا لما أوردته اليونيسيف، أعيد إدماج ٨١ في المائة من الأطفال المسرحين في أسرهم البيولوجية.

٣٦ - ورغم قلة عدد الأطفال الموجودين رهن الاحتجاز بالمقارنة بالمحتجزين الآخرين، يجري احتجاز العديد من الأطفال في مكان واحد مع الراشدين. وأُبلغ الخبير المستقل بأن

بعض القصر الذكور المحتجزين مع الراشدين في سجن نغوزي ادعوا أن الانتهاكات الجنسية التي يقوم بها السجناء الراشدون أمر شائع. وادعى قصر آخرون أن السجناء الراشدين كثيرا ما يرغمونهم على أداء أعمال لهم، مثل تنظيف الزنزانات. وكثيرا ما يلقى القبض على القصر ويمكن أن يبقوا في السجن لسنوات طويلة بدون محاكمة، أو ما يحكم عليهم بالسجن لفترات طويلة تتراوح بين ١٠ سنوات و٢٠ سنة، بدون حصولهم على مساعدة من محامٍ أثناء المحاكمة.

باء – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٣٧ – لا يمكن للخبير المستقل الإبلاغ عن أي تحسن في حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الفترة المعنية. وتظل بوروندي تندرج ضمن الدول الخمس ذات مؤشر التنمية البشرية الأدنى في العالم. ومن التطورات التي لقيت ترحيبا إعلان البنك الدولي أن حكومة بوروندي قد أوفت بالأهداف الاقتصادية المحددة في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ليقوم الدائنون الدوليون بإلغاء ما يبلغ ١,٥ بليون دولار من خدمة الديون.

٣٨ – وعلى نحو ما ورد في التقارير السابقة، تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بقيت في السنوات الست الأخيرة أكثر بكثير من ٥٠ في المائة. وما برح الصراع الدائر في بعض المقاطعات والعوامل البنيوية ذات الصلة بانعدام الهياكل الأساسية والمعدات والموارد البشرية يشكلون حجر عثرة تحول إلى حد فائق دون إمكانية الإفادة من الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية. فعلى سبيل المثال، استأنف مدرسو المرحلتين الابتدائية والثانوية عملهم في ١ آب/أغسطس بعد إضراب دام شهرا، غير أن الأساتذة المحاضرين في جامعة بوجمبورا العامة ما زالوا مضربين إذ يطالبون بأجورهم المتأخرة التي لم تدفع لهم لثلاث سنوات، علاوة على الأجور المستحقة لهم لقاء عملهم الإضافي وإشرافهم على أطروحات الطلاب.

٣٩ – وترتفع نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بسرعة لتقترب من معدل التسعة في المائة السائد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وترتبط هذه الزيادة ارتباطا وثيقا بسوء التغذية والسل، وما يسرع من عجلتها أيضا هو حالات العنف العديدة التي تستهدف النساء والضائقة المعيشية والجهل. ويعاني المصابون بالإيدز، إلى جانب الصعوبات التي يواجهونها للحصول على الرعاية، من مختلف أنواع التمييز على الصعيدين الاجتماعي والوظيفي.

٤٠ – وما برحت أعداد كبيرة من سكان بوروندي محرومة من الرعاية، بسبب عدم توافر الأموال أو سيادة الفلتان الأمني. وما فتئت المستشفيات تسجل حالات عزل فعلي للمرضى

العاجزين عن دفع تكاليف الرعاية التي تلقوها، وهذه ظاهرة سائدة في معظم المستشفيات العامة.

جيم – العدالة وسيادة القانون

١ – إقامة العدل وسيادة القانون

٤١ – على الرغم من التقدم الذي لوحظ في بعض المجالات المشمولة باتفاق أروشا، فإن تنفيذ الإصلاحات ككل في القطاع القضائي يتأخر و لم يترك سوى أثر إيجابي محدود، الأمر الذي يساهم في تواصل الإفلات من العقاب. فما برح الناس يُحتجزون لفترات تتجاوز ما ينص عليه قانون الإجراءات الجنائية. وتفيد التقارير بأن العديد من الأشخاص قد قضوا في أماكن الاحتجاز سنوات عدة، بلغت في بعض الأحيان تسع سنوات، دون إصدار أي أحكام بحقهم. وعلاوة على ذلك، يتعثر تطبيق سيادة القانون بشكل متوازن وعادل بسبب عدم توافر الموارد المالية والمادية واللوجستية، التي من قبيل الورق والأثاث ومعدات المكاتب ووسائل النقل؛ وذلك يؤدي إلى تقويض الجهود التي تبذل داخل النظام القضائي.

٤٢ – وما زالت اللجنة المستقلة المعنية بالمسائل ذات الصلة بالسجناء، التي شكلتها الحكومة في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، عاجزة عن إحداث خفض ذي شأن في عدد السجناء بمراكز الاحتجاز، وذلك على الرغم من النداءات التي أطلقتها مرارا اللجنة المعنية برصد تنفيذ اتفاق أروشا ولجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وعليه، تحولت قضية السجناء ''السياسيين'' لتصبح قضية معقدة وقابلة للانفجار في أي لحظة. ولمعالجة هذه المشاكل، يتم اللجوء في المقام الأول إلى الحلول الفنية. ففي آذار/مارس، طلب وزير العدل من رؤساء محاكم النقض والمدعين العامين القيام بشكل مؤقت بإطلاق سراح المحتجزين الذين ينتظرون محاكمتهم منذ ما يربو على ست سنوات، وأولئك الذين ما زالت قضاياهم في أولى مراحل الإجراءات الجنائية بعد مضي ثماني سنوات على احتجازهم. وقد يستوفي نحو ٦٠٠ محتجز شروط هذا التدبير. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أفيد بإطلاق سراح ٣٣١ محتجزا. وأقرت الحكومة بما يعترضها من مصاعب في مجال معالجة هذه المسألة، لا سيما في تحديد من ينبغي اعتباره سجينا سياسيا. واعتبرت اللجنة المعنية برصد تنفيذ اتفاق أروشا هذا الأمر بمثابة افتقار إلى الإرادة السياسية، وهي تعتزم تقديم عريضة إلى الحكومة الجديدة بشأن هذه المسألة.

٤٣ – وفي ٥ كانون الثاني/يناير، أصدر رئيس جمهورية بوروندي قانونا يتعلق بتشكيل لجنة وطنية لتقصي الحقائق والمصالحة. وأقر مجلس الأمن، في القرار ١٦٠٦ (٢٠٠٥) المتخذ في ٢٠ حزيران/يونيه، بالأهمية الحاسمة للمصالحة في إقرار السلام وتحقيق الوحدة الوطنية في

بوروندي، وأيد الرأي القائل بأن إنشاء لجنة مختلطة لتقصي الحقائق – تضم أعضاء دوليين ووطنيين – لا بد أن يساهم في ذلك. وطلب المجلس إلى الأمين العام بدء مفاوضات مع الحكومة وجميع الأطراف البوروندية لمناقشة كيفية تشكيل هذه اللجنة المختلطة وإنشاء دائرة خاصة داخل محاكم بوروندي. وطُلب إليه أن يقدم للمجلس تقريرا عن هذا الموضوع بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ . وأُبلغ الخبير المستقل، أثناء البعثة التي قام بها، أن بعض المسائل المتعلقة بمثل هذه اللجنة كانت لا تزال تستوجب التوضيح، وهي: كيفية جعل الجانب المتعلق بالمصالحة أكثر بروزا؛ وتحديد مصدر تمويلها وهيكلها. وأعرب جميع المتحاورين عن تأييدهم لتشكيل لجنة لتقصي الحقائق على نحو ما طلبه قرار مجلس الأمن. غير أن بعض الأحزاب السياسية آثرت تشكيل لجنة تركز على الحقيقة مع ترك أمر التعامل مع هذه الحقيقة إلى البوروندين أنفسهم. وتم الاتفاق على أن تكون اللجنة مختلطة، واقترح البعض أن تُمنح، عند الاقتضاء، اختصاص التحقيق والمحاكمة خارج حدود بوروندي.

٤٤ – وأُبلغ الخبير المستقل بوجود ١٢ مقبرة جماعية في مقاطعة بوروري – ١١ منها في بلدة رومونج وأخرى في بلدة فياندا. وأفيد بأن في كل من هذه المقابر الجماعية ما بين ثلاث جثث و ٢٠٠ جثة لأشخاص قتلوا خلال أعمال العنف التي شهدها البلاد بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٧. كما أفادت تقارير بوجود مقابر جماعية أخرى في جميع أنحاء البلاد. ويأمل الخبير المستقل أن يؤدي تشكيل لجنة لتقصي الحقائق إلى إلقاء المزيد من الضوء على هذه الجرائم وغيرها.

٤٥ – وبعد مضي نحو أربع سنوات على الاعتداء الذي أودى بحياة الدكتور كاسي مانلان، الممثل السابق لمنظمة الصحة العالمية في بوروندي، أصدرت الدائرة الجنائية في محكمة استئناف بوجمبورا حكما بإعدام أربعة من كبار ضباط الجيش والشرطة لإدانتهم بالتخطيط لعملية قتل الدكتور مانلان وتنفيذها.وكان الأشخاص الأربعة جميعهم أعضاء في لجنة التحقيق الأولية التي شكلت للتحقيق في مقتل الدكتور مانلان. وكان من المقرر أن يستأنف هؤلاء المدانون حكم المحكمة العليا. كما أصدرت المحكمة حكما بسجن ثلاثة أشخاص آخرين مدى الحياة وشخصين آخرين لفترة ٢٠ سنة. ولم تنجل حتى الآن دوافع جريمة القتل هذه.

٢ – السجون

٤٦ – ما برحت مشكلة اكتظاظ السجون إحدى المشاكل الكبرى التي تواجه إدارة السجون. ولهذه المشكلة أثر سلبي للغاية على الصحة، والتغذية، وأوضاع النظافة العامة، وإمكانية استخدام المياه، وما إلى ذلك. وفي وسع السلطات البوروندية، على غرار ما أوصي

به في تقارير سابقة، تطبيق عدة حلول، من بينها زيادة عدد من يطلق سراحهم إطلاقا مشروطا وتسريع الإجراءات القضائية.

٤٧ - وتفقد الخبير المستقل أثناء زيارته في تموز/يوليه سجن جيتيغا، مركِّزا على مسألة السجناء ''السياسيين''. ويستوعب هذا السجن ٤٠٠ نزيل غير أن فيه حاليا١٢٦ ١ نزيلا من بينهم ١٤ قاصرا، حوكم منهم ٦٦٦ نزيلا في حين ينتظر ٤٦٠ نزيلا المحاكمة. وانخفض عدد النزلاء هذا بما قدره ٨٠٨ نزلاء منذ عام ٢٠٠٠، بفعل القانون الجديد الذي منح الاختصاص الجنائي إلى محاكم النقض، فضلا عن تدابير إطلاق السراح المؤقت. ويتم فصل النساء والرجال والأطفال في الليل؛ أما في النهار، فإنهم يبقون سويا بسبب الافتقار إلى المرافق المناسبة.

٤٨ - وما يقرب من نصف النزلاء البالغ عددهم ١٢٦ ١ نزيلا متهمون بالمشاركة في مجازر عام ١٩٩٣، وهم يعتبرون أنفسهم سجناء سياسيين؛ وقد حوكم من هذه المجموعة ٣٥٢ نزيلا وهناك ٢١٤ نزيلا ينتظرون المحاكمة. واجتمع الخبير المستقل بممثلين عنهم أعربوا عن قلقهم خشية ألا يُحاكموا محاكمة عادلة، وخشية انعدام الشفافية والمعاملة المنصفة فيما يختص بإطلاق السراح المؤقت وعدم وجود إرادة سياسية لدى السياسيين للاتفاق على تحديد من ينبغي اعتباره سجينا سياسيا. وقدموا عريضة مفصلة توضح مطالبهم.

رابعا - الملاحظات والتوصيات

٤٩ - يؤكد الخبير المستقل من جديد التوصيات التي وردت في تقريره السابق (E/CN.4/2005/118) **ولم تنفذ؛ وهو يتقدم بتوصيات أخرى إلى أطراف الصراع والسلطات البوروندية والمجتمع الدولي.**

ألف - توصيات إلى أطراف الصراع

٥٠ - يحث الخبير المستقل المتحاربين، لا سيما في مقاطعة بوجمبورا الريفية، على وقف جميع الأعمال القتالية والجلوس إلى طاولة المفاوضات دون أي تأخير إضافي.

٥١ - يناشد المتحاربين احترام حقوق السكان المدنيين، لا سيما الحق في الحياة والحق في الأمن والحق في عدم انتهاك الحرمة الشخصية، ويحثهم على عدم توريط المدنيين في الصراع المسلح.

٥٢ - يحث الخبير المستقل المتحاربين على احترام القانون الإنساني الدولي، ويطلب إليهم الامتناع عن مهاجمة الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية.

باء – توصيات إلى السلطات البوروندية

٥٣ – يوصي الخبير المستقل الحكومة باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب مكافحة فعالة ووضع حد للحجز التعسفي والتعذيب التعسفي.

٥٤ – يحث الحكومة على اتخاذ تدابير فورية لتنفيذ توصيات اللجنة المستقلة المعنية بالمسائل ذات الصلة بالسجناء، أو تدابير مناسبة أخرى لمعالجة هذه المسألة.

٥٥ – يرحب الخبير المستقل بالتدابير التي اتخذت لتسريح قوات الدفاع الذاتي المدنية والمدنيين بشكل عام وتجريدهم من السلاح، ويحث الحكومة على الإسراع في تنفيذ هذه العملية.

٥٦ – يطلب إلى الحكومة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضع حد لظاهرة إفلات مرتكبي أعمال العنف الجنسي من العقاب والعمل على معاقبتهم وكفالة حصول الضحايا على الدعم اللازم.

٥٧ – يحث الخبير المستقل السلطات البوروندية على التعجيل في تنفيذ الإصلاحات التي نص عليها اتفاق أروشا، لا سيما ما يتصل منها بحقوق الإنسان وإصلاح القوات المسلحة، وبشكل خاص، على التفكير في إنشاء لجنة وطنية معنية بحقوق الإنسان في غضون فترة زمنية معقولة.

٥٨ – يحث الحكومة على إنجاز التحقيقات الوطنية لكفالة محاكمة مرتكبي أعمال القتل في غاتومبا ومن ساعدهم على تنفيذها وحرضهم عليها.

جيم – توصيات إلى المجتمع الدولي

٥٩ – يشيد الخبير المستقل بالمجتمع الدولي، لا سيما المبادرة الإقليمية للسلام في بوروندي ومجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والممثل الخاص للأمين العام، على ما بذلوه من جهود لكفالة نجاح عملية السلام.

٦٠ – يناشد أعضاء المجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية والعمل ما في وسعهم للوفاء سريعا بما تعهدوا به في مؤتمري باريس وجنيف، لا سيما ما يتصل منها بحملة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتنفيذ البرامج الإنمائية ذات الأولوية ومسألة حقوق الإنسان.

٦١ – يشجع الخبير المستقل المجتمع الدولي على زيادة دعمه للنظام القضائي البوروندي، لا سيما في مجال عملية تقصي الحقائق والمصالحة، التي يتوقع أن تبدأ في الأشهر القادمة.

٦٢ - يحث المجتمع الدولي على الإفراج عن الأموال المتعهد بها في مؤتمرات باريس وجنيف وبروكسل، ويطلب إلى المجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها حكومة بوروندي للتشجيع على احترام حقوق الإنسان وتعزيزها وكفالة تحقيق السلام الدائم.

٦٣ - يشيد الخبير المستقل بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في بوروندي ويدعمها، ويخص بالذكر جهود مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي وعملية الأمم المتحدة في بوروندي والمجتمع الدولي والمجتمع المدني، في سبيل كفالة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على نحو أفضل، ويشجع هذه الكيانات على تعزيز تعاونها في هذا المجال.